فهو اسم واما اقامه المقول مقام القول محذوفا كذا قاله المحقق اللقاني قلت حق مثل هذا الكلام
ان يذكر في اوله موضع يليق به وذلك قول المص نحو نصر ينصر فيقال هنالك دخول نحو هنا ممنوع
اما ارادة اللفظ فلانه كما ان حرف الجر لا يدخل على الفعل كذلك المضاف لا يدخل على الفعل لان
دخوله عليه انما يكون باضافته اليه والفعل لا يكون مضافا اليه هذا ولا يخفى ان القول المقدر على الوجه
الثاني ينبغي ان يكون بمعنى المقول لان الغرض التمثيل للفعل الاصطلاحي والفعل الاصطلاحي لا يكون
الا من قبيل اللفظ فعلى هذا تعين ان يكون المراد بنحو اللفظ لانه تفسير للقول المذكور فيكون
دخوله في هذا الوجه مثله في الوجه الثاني الاول في كونه اسما لارادة لفظه ويكون تقدير القول لغوا
بلا طائل فيرد بوجه ودحرجا لا دخل لهما في التمثيل وذكرهما لافادة ان فعلل مصدره على فعللة
وفعلال والاول قياسي والثاني سماعي تنبيه للحق بالرباعي المجرد على ما في الشرح خمسة ابواب وهي
فوعل وفعلل وفيعل وفعول وفعيل نحو جورب وجلبب وبيطر ورهوك وشريف وفي اعرف
عند ابن الحاجب وغيره من المحققين الملحقات به ستة فاغفلوا امثال شريف وفاقا لسيبويه وزادوا
قلنس وقلسى ومعناهما البس القلنسوة وكذا صنع السكاكي وابن مالك وغيرهما لكنهم ذكروا شريف
بدل قلنس لمن قال ابن مالك والحاق ما سواها نادر يشير الى مثل قلنس وترمس وترفل بمعنى نفل
وهلقم اذا اكثر اللقم ودهبل اللقم اذا اعظمها وسنبس بمعنى بئس اي تكلم وغيرها والالحاق جعل مثال
على وزن ازيد منه ليعامل معاملته في احكامه من التصغير والتكسير ونحوهما فنحو قردد ملحق بجعفر
ولذلك جاء في مصدر الفعلل في بعضهم وقيل الالحاق ان الاولى ان حرف الالحاق هو الذي
ليس لمعنى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى كواو حوقل ولام شملل فليس المراد
من زيادة الالحاق ان لا يصحبها زيادة معنى اصلا كما قيل لان معنى حوقل وشملل مخالف لمعنى
حقل وشمل بل ان لا يكون لافادة معنى كزيادة الهمزة في اكرم والواو في فوعل والالف في فاعل

فالواو يزيد وقردد كما قالوا جعيم وبعاذ ونحو شملل يلحق بجحرج ولذلك

فاعل فلا يبال انها للالحاق وان صار اللفظ بواسطتها على وزن الرباعي وذلك لظهورهما في معان
اخر فلا يجوز حملها على الغرض اللفظي مع امكان المعنوي والثاني توافق المصدر واعتمد الشارح
كالزمخشري هذا الثاني قال ابن الحاجب في شرح المفصل والاولى هو التحقيق لجريانه في الاسماء
والافعال هذا والمعتبر على الثاني توافق المصادر جميعها فيخرج نحو اخرج لعدم الفعللة كما
خرج نحو قاتل وفتح وقيل ايضا الاعتبار انما هو بالفعللة لعمومها واطرادها في جميع صور
فعلل واما الفعلال فلا اعتداد به لعدم اطراده اي الا في المكرر كما قاله البدر ابن مالك
فيخرج المذكورات ايضا انتهى واما الثلاثي المزيد فهو على ثلثة اقسام جمع قسم وقسم الشيء ما
كان مندرجا تحته واخص منه وذلك لان الزائد فيه اما حرف واحد او اثنان او
ثلثة الا يلزم من تة الفرع على الاصل تنبيه لو قال ثلثة اقسام باسقاط على لكان
كما قيل اخصر واظهر فاسئل الحروف التي تزاد لا تكون الا من حروف سالتمونيها الا في الالحاق
والتضعيف فانه تزاد فيهما اي حرف كان كقطع وجلبب ومرمريس وصحح كذا في الشرح
سوى التمثيل والمراد بالتضعيف التضعيف اللغوي اي التكرير لا الاصطلاحي
وفي حاشيته للوالد رحمه الله تعالى الاصل في حروف الزيادة حروف العلة لخفتها وان
اشتهر ان الواو والياء ثقيلتان لان ثقلهما بالنسبة الى الالف واما بالنسبة الى سائر الحروف
فهما خفيفتان وزيدت عليها السبعة الباقية لمشابهتها لها هذا ومما يضبط حروف
الزيادة قولك هويت السمان او سلمى او لهنني او اسيت وطهان اما قيل سليمان قال
مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى ومما جمع حروف الزيادة يا اوس هل نمت وقولك
لم يأتنا سهو وقولك اليوم تنساه وجمع الثلاثة شاعر في هذا البيت
يا اوس هل نمت ولم يأتنا سهو فقال اليوم تنساه انتهى فيجمعها ايضا قولك امان وتسهيل
ما لا ينبغي للوزن

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)